





المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
عمادة البحث العلمي
مركز بحوث كلية إدارة الأعمال

تقدير الطلب من الواردات الأردنية الكلية والجزئية

لعام "٢٠١٠"

إعداد :

د. أحمد محمد مشعل

عمادة إدارة الأعمال

الجامعة العربية المفتوحة

ه النشرة محكمة

② جامعة الملك سعود، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مشعل ، أحمد مشعل

تغير الطلب والواردات الأردنية الكلية والجزئية لعام ٢٠١٠

/ أحمد مشعل مشعل - الرياض ، ١٤٢٩هـ -

٤٢ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٥٥-٢٢٣-١

١- الواردات ٢- التجارة الخارجية - تنظيم وإدارة أ. العنوان

1429/113

ديوي ۳۸۲,۵

رقم الإيداع: ١٤٢٩/١١٤

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٥٥-٢٢٣-١

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٩هـ—



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المستوردات الأردنية وتحديد أهم العوامل التي تساهم بدرجة معنوية في تقدير الطلب على هذه المستوردات إجمالاً وعلى الأصناف الرئيسية منها وهي: الآلات والمعدات، والمواد الغذائية، والمواد الكيماوية، ثم السلع المصنعة لغاية عام "٢٠١٠".

واعتماداً على بيانات سلسلة زمنية للفترة "١٩٨٥-٢٠٠٢" وباستخدام طريقة اخذف التراجعي للمتغيرات المستقلة تم تحديد النموذج الذي اعتمد في التقدير والذي تضمن العوامل المستقلة التالية: - الدخل الفردي وسعر الصرف ودرجة الانكشاف والمقدرة الاستيرادية للبلد.

وقد أظهرت نتائج الدراسات، إن كل من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف هي الأكثر شيوعاً في التأثير على حجم الطلب على المستوردات، يأتي بعدها سعر الصرف والمقدرة الاستيرادية للبلد. كما أوضحت الدراسة بأن حجم الطلب على المستوردات إجمالاً سوف يزداد بنسبة ٤٢ % في عام "٢٠١٠" مقارنة مع عام "٢٠٠٢". وكانت تلك النسبة "١١٧" %، "٧٣" %، "٦٤" %، "٣٤" % لكل من البضائع المصنعة ثم المواد الغذائية ثم الآلات والمعدات ثم السلع الكيماوية على الترتيب.

المقدمة

يُعد الاقتصاد الأردني اقتصاداً مفتوحاً (منكشفاً) على أساس أن نسبة الواردات الأردنية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى "٥٣%" (سنة ٢٠٠٢). وقد وُصف (H.Hinrichs , 1967)، اقتصاد الدولة بأنه اقتصاد منكشف للخارج إذ شكلت الواردات فيه نسبة تزيد عن "٢٠%" من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة في الأردن مرتفعة إذا ما قورنت بدول نامية أخرى. ونجد واحداً من المقاييس العام لدرجة الانفتاح الاقتصادي مشروحا في تقرير بعنوان "أوضاع الحرية الاقتصادية في العالم": "Economic Freedom of the World: 2000 Annual Report"، أعده (Robert Games Gwartney and Lawson).

ويعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة في الأردن، فانفتاح الاقتصاد الأردني على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات، وما يمليه من استحقاقات سينقله من مرحلة سبابة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي، والاعتماد على الميزة النسبية إلى مرحلة حال قائمة على التحرير الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية. وتطبيقاً لاستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي، ومن ثم التغلب على عقبة ضيق السوق المحلية، بغية جذب الاستثمار الأجنبي فقد تبنت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ عام (١٩٨٩) برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة، وإزالة القيود أمام حركة راء المال والاستثمار المباشر. وقد تضمن البرنامج المذكور، والذي يشكل جز متكاملاً من برنامج التصحيح الهيكلي، خطوات مهمة لتحرير التجارة الخارجية توجت بالانضمام إلى ترتيبات تجارية دولية وإقليمية وثنائية، كان أبرزها اتفاقية الشراكة الأردنية المتوسطية (٢٠٠٢) واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأرد الأمريكية (٢٠٠١) واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٠).

واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٨)، وترتيبات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (١٩٩٦).

وقد كانت السمة المشتركة لهذه الاتفاقيات تتمثل في سعيها لتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدها الأدنى (اتفاقية منظمة التجارة العالمية)، أو إلغاؤها كلياً (الاتفاقيات الأخرى). كما أنها تتجاوز ذلك لتشمل قضايا متنوعة، كتحرير قطاع الخدمات، وحركة رأس المال وحماية الملكية الفكرية، والحفاظ على البيئة وحقوق العمال.

وستوفر هذه الاتفاقيات التجارية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدولية والعربية، علاوة على مكاسب جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا وتعزيز المنافسة المحلية.

وتدل مؤشرات التجارة الخارجية للأردن على الأهمية والحيز الكبيرين اللذين يحتلهما هذا القطاع في الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى اعتماد هذا الاقتصاد على العالم الخارجي، سواء من ناحية الواردات التي وصلت إلى "٥٣%" من الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات البالغة "٣٠%" من ذلك الناتج سنة (٢٠٠٢). وقد خرجت الأبحاث الميدانية التي أجريت بهذا الخصوص على عدد كبير من دول العالم بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراء المعاملات الدولية والنمو الاقتصادي.

وفي دراسة للباحثين (Jeffrey Sachs and Andrew Warnner, December 1995) من جامعة هارفارد الأمريكية تبين أن البلدان النامية ذوات الاقتصاد المفتوح حققت نمواً بلغ متوسطه "٤,٥%" سنوياً في السبعينات والثمانينات، بينما البلدان النامية ذوات الاقتصاد المغلق لم تحقق نمواً أكثر من "٠,٧%" سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة، ووجدوا كذلك أن النتيجة نفسها تنسحب على البلدان النامية. كما ورد التقرير الدولي لمنظمة التجارة العالمية للعام (٢٠٠٣) الذي قام بتقصي الحقائق

حول محددات النمو الاقتصادي خلال الفترة بين (١٩٦٠-٢٠٠٠) خمسة عوامل من بين عوامل أخرى أشار إليها التقرير، تمثلت في معدل نمو دخل الفرد، معدل الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، معدل التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي التعليم الأساسي والثانوي.

وأظهرت عدد من الدراسات المتعلقة بدور الواردات في عملية النمو الاقتصادي بالدول النامية وجود علاقة طردية بين نسبة نمو الواردات ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. ومع ذلك يبقى هناك خلاف بين الدارسين في موضوع أثر الواردات على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فلكي تعمل الواردات على رفع نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة، يجب أن تستخدم بفعالية وأن يتركز على استيراد الآلات والمعدات التي تدخل في عملية الإنتاج بالإضافة إلى شروط أخرى.

ويتصف الميزان التجاري للأردن بعجز كبير ومستمر نتيجة لفتح الأسواق بزيادة قيم الواردات والصادرات. حيث بلغ هذا العجز نحو "١٥٧٢" مليون دينار عا ٢٠٠٢ (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ٢٠٠٢)، ودلت على الرغبة في التحسن الملموس في معظم مؤشرات القطاع الخارجي خلال عام (٢٠٠٢). وبالعادة فإن تفاقم عجز الميزان التجاري يضع أعباء كبيرة على الدولة، ويؤدي إلى تبعات سلبية على ميزان المدفوعات. ويمثل هذا العجز أحد أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني.

وسوف يشير البحث إلى المفاهيم الرئيسية التي تناولها ومبررات القيام بها في الإطار النظري للنموذج المقترح، مدعماً بالمشكلة والفرضيات والأهداف. ثم تحدث الاستنتاجات بناء على التحليل للنتائج التي تم التوصل إليها، وأخيراً التوصيات التي يمكن القيام بها مستقبلاً.

الواردات الأردنية

كان لضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني بالإضافة إلى النمط الاستهلاكي للأردنيين، الأثر الواضح في اعتماد هذا الاقتصاد على الواردات من الخارج لتغطية الطلب المحلي على السلع المختلفة، سواء كانت استهلاكية أو رأسمالية أو وسيطة.

وتشير أرقام الواردات الأردنية (جدول رقم ١) إلى الارتفاع المستمر لهذه الواردات عبر السنين. فقد ارتفعت من "١٠٧٤" مليون دينار في عام (١٩٨٥) إلى "٢٥٩٠" مليون دينار في عام (١٩٩٥) أي بما نسبته "١٤١%" واستمرت في الارتفاع خلال عقد التسعينيات لتصل في عام (٢٠٠٢) إلى ما مجموعه "٣٥١٧" مليون دينار، أي بارتفاع بلغت نسبته "٣٦%" عن عام (١٩٩٥). ومع ذلك فإن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢) تذبذبت كثيراً فقد تراوحت ما بين "٥٣%" و"٥٧%"، كما ساعد تطبيق برامج الإصلاح الهيكلية للاقتصاد الأردني، ودخول الأردن في ترتيبات تجارية دولية على انفتاح سوق الأردني وبالتالي زيادة الواردات بتركيباتها المختلفة.

ويشير هيكل التركيب السلعي للواردات في الأردن خلال عام (٢٠٠٢) إلى أن الواردات من الآلات والمعدات شكلت ما نسبته "٢٥%" من إجمالي الواردات، وهي أعلى من النسبة التي كانت في عام (١٩٨٥) "١٩%". أما بالنسبة للسلع المصنعة فقد ازدادت حصتها من "١٦%" في عام (١٩٨٥) إلى ما نسبته "١٩%"، في عام (٢٠٠٢)، وقد انخفضت حصة الواردات من المواد الغذائية من إجمالي واردات الأردن من "١٦%" في عام (١٩٨٥) إلى "١٤%" في عام (٢٠٠٢). أما فيما يتعلق بالسلع الكيماوية المستوردة فقد ارتفعت حصتها من

"٦%" في عام (١٩٨٥) لتصل إلى "١١%" في عام (٢٠٠٢) وهذا يشير إلى زيادة احتياجات الصناعة التحويلية في الأردن من المواد الكيماوية المستوردة خلال الفترة المذكورة.

الجدول (١) يوضح قيم المستوردات وعدد السكان ومعدل دخل الفرد وسعر الصرف والمقدرة الاستيرادية ودرجة الانكشاف في الأردن للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢

درجة الانكشاف ^{**}	المقدرة الاستيرادية ⁺	المستوردات من السلع الرئيسية (مليون دينار)				إجمالي المستوردات (مليون دينار)	سعر صرف الدينار/الدولار	الدخل الفردي بالدينار	السكان (مليون نسمة)	السنة
		البضائع المصنعة	الكيمائية	الغذائية	الآلات والعدلات					
57.13	49.80	169.00	67.00	174.00	205.00	1074.00	2.53	685.00	2.70	1985
41.69	58.40	140.00	74.00	165.00	176.00	850.00	2.86	729.00	2.80	1986
43.82	62.00	169.00	91.00	155.00	186.00	915.00	3.00	721.00	2.91	1987
46.43	76.50	177.00	100.00	172.00	233.00	1022.00	2.66	733.00	3.02	1988
48.43	86.80	225.00	134.00	187.00	258.00	1230.00	1.74	713.00	3.14	1989
67.24	73.90	224.00	218.00	403.00	372.00	1726.00	1.50	743.00	3.46	1990
59.89	72.10	299.00	245.00	417.00	299.00	1710.00	1.40	712.00	3.70	1991
63.38	80.80	327.00	248.00	416.00	543.00	2214.00	1.40	860.00	3.84	1992
63.19	86.60	444.00	279.00	435.00	660.00	2453.00	1.40	914.00	3.99	1993
55.37	100.00	506.00	317.00	409.00	606.00	2362.00	1.43	978.00	4.13	1994

درجة الانكشاف ^١	المقدرة الاستراتيجية ^٢	المستوردات من السلع الرئيسية (مليون دينار)				إجمالي المستوردات (مليون دينار)	سعر صرف الدينار/الدولار	الدخل الفردى بالدينار	السكان (مليون نسمة)	السنة
		البضائع المصنعة	الكيميائية	الغذائية	الألات والمعدات					
56.80	111.80	432.00	329.00	419.00	634.00	2590.00	1.42	1057.00	4.29	1995
64.59	106.10	503.00	338.00	685.00	780.00	3043.00	1.41	1095.00	4.44	1996
58.81	112.40	443.00	346.00	539.00	814.00	2908.00	1.41	1118.00	4.60	1997
51.83	110.10	435.00	346.00	532.00	776.00	2714.00	1.41	1185.00	4.75	1998
46.04	113.20	391.00	334.00	484.00	724.00	2635.00	1.41	1166.00	4.90	1999
55.04	113.90	479.00	340.00	519.00	920.00	3254.00	1.41	1192.00	5.03	2000
54.73	138.90	666.00	379.00	524.00	938.00	3426.00	1.41	1233.00	5.18	2001
53.37	157.20	682.00	397.00	485.00	873.00	3517.00	1.41	1251.00	5.32	2002

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ١٩٨٥-٢٠٠٢

* المقدرة الاستراتيجية = المقدرة الاستراتيجية

(سعر الوحدة المستوردة) (الرقم القياسي للكميات المستوردة)

*** درجة الانكشاف = حجم المستوردات

النتائج الخلقية الإجمالية

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للواردات الأردنية خلال عام (٢٠٠)، احتلت الواردات من دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول "١٠١٧" مليون دينار وبحصة نسبتها "٢٩%" من إجمالي الواردات تلاها الدول الآسيوية غير العربية بمقداره "٩٥٦" مليون دينار، وبحصة نسبتها "٢٧%" ثم تأتي الواردات من الدول العربية التي وصلت إلى "٩١٩" مليون دينار وبحصة نسبتها "٢٦%". والنسبة الباقية هي حصة بقية دول العالم.

وفي عام (٢٠٠٢) تراجع مؤشر شروط التبادل التجاري الكمي (الرقم القياسي لكمية الواردات منسوبا إلى الرقم القياسي لكمية الصادرات) بنسبة "٩%" وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الرقم القياسي لكمية الواردات بنسبة "١,٩%" وارتفاع الرقم القياسي لكمية الصادرات بنسبة "١٢%". أما مؤشر التبادل التجاري السعري (الرقم القياسي لأسعار الصادرات منسوبات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات)، فقد ارتفع خلال عام (٢٠٠٢) بنسبة طفيفة بلغت "١,١%", ويعزى هذه الارتفاع إلى زيادة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات بنسبة "١,٨%", وارتفاع الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات بنسبة "٠,٧%", ويذكر أن الزيادة في أسعار الصادرات قد تركزت في أسعار المواد الغذائية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبضائع المصنعة، بينما تركز ارتفاع أسعار الواردات في واردات الوقود المعدني، ومواد التشحيم والمواد الخام والآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية. وقد أدى الارتفاع الطفيف في شروط التبادل التجاري السعري، والارتفاع الواضح في الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات إلى تحسن مؤشر المقدرة على الاستيراد بنسبة ١٣,٢%.

وقد اعتمد الاقتصاد الأردني في تصديده لمشكلة الارتفاع المستمر في مستوى حجم وارداته على نوعين من السياسات التي تعاملت مع هذه المشكلة. السياسة

الأولى تتعلق بإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة من الخارج، حيث استمر اتباع هذه السياسة إلى أواخر عقد الثمانينات. أما السياسة الثانية فتتعلق بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على الاقتصاد الأردني في المدين القصير والبعيد. وهنا لا بدّ من التنويه بأن معدل الانفتاح الذي حدث في الأردن لم يتناسب مع معدل نمو الدخل وهذا ما جعله ينعكس سلباً على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات. إن درجة الانفتاح تتأثر بدرجة رئيسة بحركة عناصر الميزان التجاري والعوامل التي يمكن أن تؤثر على ذلك بصورة مباشرة كالأسعار أو بصورة غير مباشرة كالسياسة الجمركية والإصلاح الاقتصادي والموقع الجغرافي، والموارد المتاحة والتقنية المعتمدة في الإنتاج، وإلى كل ما يؤثر على التشابك القطاعي مثل الاستثمار الأجنبي وتقلبات سعر الصرف، و المقدرة الاستيرادية للبلد.

منهجية البحث

وهي تتضمن تحديد المشكلة التي تحاول الدراسة معالجتها والأهداف التي يمكن أن تحقّقها الدراسة للاقتصاد الأردني من خلال تقدير الواردات بصورة دقيقة. إضافة إلى اعتماد نموذج مبني على فرضيات اقرب إلى الواقع وصولاً إلى التحليل والاستنتاجات ومن ثم التوصيات.

مشكلة البحث

يمكن أن تحدد مشكلة البحث بالآتي :

١. اختلاف الباحثين في تحديد العوامل التي تؤثر في حجم الواردات .
٢. التباين في تقدير الواردات وهذا ناجم عن الاختلاف في طريقة التقدير والعوامل التي يتضمنها نموذج القدير والفرضيات .
٣. انعكاس ما ذكر أعلاه على تذبذب حجم الواردات نتيجة للفجوة بين القيمة المقدرة والقيمة الحقيقية للواردات .

أهداف البحث

هدف البحث إلى:

حديد العوامل ذات التأثير المعنوي على حجم الواردات إجمالاً والأصناف الرئيسة منها .

١. تقدير نموذج يساعد في توقع حجم الواردات بما يعطي رؤية مستقبلية مفيدة في عملية وضع الخطط الاقتصادية والمالية للسنوات المقبلة.

الدراسات السابقة

يمكن النظر إلى المراحل التي مر بها تحديد دالة الطلب على الواردات وكذلك دور الواردات في النمو الاقتصادي من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بها، فقد كان للدخل الفردي دور محوري في تحديد الطلب على الواردات كما جاء في دراسة (Jack and Desmond, 1978) ودراسة (رسلي قدو، ١٩٩٨) حول تقدير الطلب على واردات أقطار الخليج العربي من السلع الغذائية. ثم جاء دور سعر الصرف في تقدير الطلب على الواردات كما في دراسة كل من (John Etal. 1998) وكذلك دراسة (Chinn, 1999)، مع دراسة (الحموري وقلعاوي، ١٩٩٩) إضافة إلى دراسة لوزارة المالية الأسترالية (٢٠٠٢) Budget Paper#1، والأخيرة أوضحت بأن مرونة الطلب الداخلية للواردات "٠,٨٥" ومرونة الطلب الاستيرادية لسعر الصرف "0.78". وجاء في دراسة Michael. (2001)، أن تأثير سعر الصرف على الواردات يزداد عندما تكون أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية. أما دراسة (Kathryn, 2001)، فقد أكدت أن المنشآت التي تتعامل مع الواردات أكثر عرضة لمخاطر سعر الصرف. من جهة ثانية جاء: (Holling, 1999)، ليؤكد دور معدل نمو السكان والتغيرات الهيكلية على الواردات الغذائية بصورة خاصة. أما الباحثان (خليل حماد و زكيه مشعل، ١٩٨٦) فقد أوضحا دور الانكشاف الاقتصادي في تحديد الطلب على الواردات إضافة إلى دور كل من الدخل الفردي وسعر الصرف وهذا ما أكدته أيضا (Shahe.2001) .

وعن الدور السلبي للواردات، على النمو الاقتصادي، فقد جاءت دراسة (عبد الله شامي، ١٩٩٩) لتوضح أن ضعف الواردات خلال السبعينات والثمانينات في الأردن قد ساهم في عجز الميزان التجاري للبلد، وهذا ما أكدته أيضاً (مروان

الرفاعي، ١٩٩٦) الذي كشف عن المساهمة السلبية المتزايدة للواردات في الناتج المحلي الإجمالي للأردن نتيجة للنمو السكاني العالي فيه.

ويمكن ملاحظة الوجه الآخر للواردات من خلال ما تقدّمه من زيادة في رفاهية الأفراد بحصولهم على سلع وخدمات لم تكن متوفرة كما ونوعاً بدون تلك الواردات، إضافة إلى إمكانية نقل التكنولوجيا عبر الحدود بصورة مباشرة عن طريق الاستيراد أو عن طريق الاستثمار الأجنبي من خلال الشركات متعددة الجنسيات. وما يوفره ذلك من فرص للنمو الاقتصادي (Owen, 2000).

وعن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي فقد أكد (Robert L. 1999) David W. من خلال ما حدث في اليابان، أن تحرير التجارة وتقليل القيود التجارية مع زيادة ملموسة في حجم الواردات، كان لها الأثر الملموس في اندفاع وإبداع الشركات المحلية من خلال ما تحس به من ضغط تنافسي من الشركات الأجنبية، إضافة إلى ما يمكن أن تتعلمه من تلك الشركات من خبرات. وأضاف (Bernard M. and Simon D. 1996) بأن دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية يمكن أن يكون فعالاً من خلال توجيه الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيه الاستيراد نحو السلع الوسيطة الرأسمالية و البحثية، وأن يكون الاستيراد من الدول القائمة للتقنية بدلاً من الدول التابعة لها (Wolfgang K. 1999). وقد تساهم التجارة الخارجية في تنمية من خلال ما تحقّقه من تكامل دولي في عمليات التصنيع والإنتاج والتسويق، وهذا ما نلاحظه قائماً بين الصين وكثير من الدول المنتجة لعدد من السلع المعروفة عالمياً (Robert F. 1998).

إن المقايضة بين الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية يمكن أن تساهم كثيراً في حل مشكلة الديون للدول النامية عن طريق الدعم الذي تقدمه الدول المصدرة لاستثمار والتجارة، وما تقدمه الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للتجارة

(Monika S. 1997 مع Dalia H.)، ويمكن للاستثمار الأجنبي أن لا يتعارض مع التنمية في الدول المضيفة كحد أدنى بأن تكون هناك نقطة تعادل بين الاستثمار الأجنبي وحماية الاقتصاد الوطني عند المستوى الذي تحقق فيه شركات التصدير المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة مستوى من الربحية أو الربح التفاضلي (وهو الفرق بين عائد الاستثمار في الخارج مع الاستثمار في الداخل) يتعادل مع مستوى الضريبة الجمركية باعتبارها مؤشراً للحماية. (Gene G. and Elhanan H. 1994).

كما أوضح (Dan , 2000) أن زيادة التدفق التجاري بين البلدان يساعد في تقليل الفجوة بينها، خاصة إذا كانت التجارة من الدول الفقيرة باتجاه الدول الغنية. وأكد كل من (Douglas and Markou,2000)، أن حصة البلد من التجارة الثنائية تتناسب عكسياً مع البعد بين الدولتين وحجم السكان في ذلك البلد. وُجد أيضاً مع حجم السكان في البلد الآخر. كما نظر (Ram, 1990) إلى العلاقة ما بين نسبة النمو في الواردات ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول النامية، ووجد أن العلاقة طردية بينهما في بعض هذه الدول؛ لأن استيراد الآلات والمعدات يساعد في النمو الاقتصادي لدى الدول النامية.

النموذج

لقد اشتمل نموذج الطلب على الواردات على متغيري الدخل الفردي وسعر الصرف اللذين تضمنتهما الدراسات السابقة بصورة صريحة أو ضمنية، إضافة إلى متغير القدرة الاستيرادية للبلد و متغير درجة الانكشاف، وهما من المتغيرات التي قد تشكل إسهاماً جديداً لهذه الدراسة. إن كثرة المتغيرات المستقلة في النموذج يصحبها مشاكل قياسية، منها: فقدان في درجات الحرية ومشاكل أخرى تقلل من مصداقية النتائج ودقة التقدير، كذلك لا بد من الإشارة هنا بأنه قد تترتب مشاكل قياسية على عدم التوصيف الدقيق للنموذج عند إهمال أي متغير مهم ، لذلك تم اعتماد أربعة متغيرات مستقلة فقط. والصيغة العامة للنموذج هي:

$$Y_{IJ} = F(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

حيث أن Y تمثل معدل الإنفاق الفردي على السلع المستوردة، X_1 تمثل معدل دخل الفردي، X_2 تمثل سعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، X_3 تمثل القدرة الاستيرادية للبلد، و X_4 تمثل درجة الانكشاف لاقتصاد البلد، I تمثل جميع السلع المستوردة، J تمثل أهم أصناف السلع المستوردة (الغذائية، الكيماوية، الآلات والمعدات والبضائع المصنعة). حيث إنَّ الواردات من هذه الأصناف تشكل حوالي " ٧٠% " من إجمالي الواردات في الأردن.

الفرضيات

- تم بناء النموذج أعلاه اعتماداً على الفرضيات الآتية:-
١. إن العوامل المستقلة الأربعة المذكورة في أعلاه يمكن أن يكون لها إسهام معنوي في تفسير التغير في إجمالي الواردات الأردنية والأصناف الرئيسة الأربعة منها.
 ٢. يتصف سكان الأردن بنسيج اجتماعي متشابه إلى حد ما، مما يجعل النمط الاستهلاكي متجانساً بدرجة كبيرة وهذا يقلل من مشاكل التجميع لمجتمع الدراسة.
 ٣. افتراض عدم حدوث تغيرات ملموسة في مستوى الإنتاج المحلي، إلى جانب استمرارية تأثير العوامل الأخرى، مما يجعل الطلب على الواردات في فترة التوقع قائماً.

مصادر البيانات

اعتمدت البيانات الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة، كتاب الإحصاء السنوي وكذلك التقارير السنوية / البنك المركزي الأردني لغاية عام (٢٠٠٣) كما هو مبين في الجدول رقم "١" الذي يشير إلى تطور قيم إجمالي الواردات، بالإضافة إلى الواردات من السلع الرئيسة الأربعة، وهي: الآلات والمعدات، الغذائية، الكيماوية، والمواد المصنعة خلال الأعوام (١٩٥٨-٢٠٠٢). كما يشير الجدول إلى تطور عدد السكان وإلى معدل دخل الفرد، وسعر صرف الدينار

الأردني مقابل الدولار الأمريكي، إضافة إلى المقدرة الاستيرادية ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد خلال الفترة المذكورة.

النتائج والتحليل

بناء على نتائج التقدير الإحصائي لعدة صيغ رياضية فقد تم اختبار العلاقة الخطية لتجاوبها مع الاختبارات الإحصائية والمنطق الاقتصادي كما هو مبين في الجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦):

الجدول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦): توضيح نتائج التقدير لمعاملات الانحدار
المؤشرات الإحصائية للعلاقة الخطية بين معدل الإنفاق الفردي على الواردات - معدل الدخل الفردي (X_1) وسعر الصرف (X_2) والمقدرة الاستيرادية (X_3) ودرجة لانكشاف (X_4).

قد تم تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ذوات العلاقة، بناء على طريقة الحذف التراجعي Backward Elimination التي تتضمن الإبقاء على لمتغيرات المستقلة ذوات التأثير المعنوي إحصائياً فقط (Rao, 1971).

جمالي الواردات (جدول رقم ٢)، الواردات من الآلات والمعدات
جدول رقم ٣، الواردات الغذائية (جدول رقم ٤):

جدول (٢)					
المرونة	المعنوية الإحصائية	قيمة اختبار t	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
	0.000	- 9.214	44.985	- 414.48	الثابت
0.85	0.000	18.598	0.025	0.471	X1
0.93	0.000	12.314	0.73	8.984	X3
حصّة الفرد من الإنفاق على إجمالي الواردات					
$R^2 = 0.98$	$R_{X_1 X_3} = 0.09$		$D.W = 1.87$		

جدول (٣)					
المرونة	المعنوية الإحصائية	قيمة اختبار t	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
	0.000	-7.045	22.781	-160.485	الثابت
1.312	0.000	14.221	0.013	0.183	X1
0.9016	0.000	5.789	0.369	2.139	X3
R ² = 0.97	R X1 X ² = 0.03		D.W = 1.68		

جدول (٤)					
معامل الانحدار	الخط المعياري	قيمة اختبار t	المعنوية الإحصائية	المرونة	
- 103,227	26,063	-3.961	0.001		حصة الفرد من الإنفاق
0.05831	0.015	3.971	0.001	0.581	على
2.608	0.423	6.168	0.000	0.503	الواردات الغذائية
D.W = 1.81		R X1 Xr = 0.09		R = 0.89	

المؤشرات الإحصائية في هذه الجداول تؤكد التأثير المعنوي وبدرجة عالية (٠.٩٧) -
 ١٠٠% لكل من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف على حصة الفرد من إجمالي
 الواردات أو من الواردات من الآلات والمعدات أو من الواردات الغذائية. وإن
 معامل التحديد R^2 يوضح القوة التفسيرية العالية للنماذج (0.89-0.98)، وعلى
 مساهمة العاملين المستقلين المذكورين في إحداث التغيير في العامل التابع ذي العلاقة.
 وإن ظاهرة الارتباط الذاتي Auto Correlation بين المتغيرات العشوائية Disturbance
 terms لم تكن ظاهره بدرجة تؤثر على دقة التقدير للنماذج في الجداول أعلاه بناء
 على قيمة مؤشر دربن (واتسن D. Watson (1.78-1.9)). كذلك أوضحت
 التقديرات بأن ظاهرة الارتباط الخطي Collinearity بين المتغيرات المستقلة هي

حرى لم تكن ذات أثر خطير على دقة التقدير للنماذج ذوات العلاقة، وذلك بناءً على قيمة معامل الارتباط $(R_{X1 X3})$ (0.09-0.03).

دات الكيماوية (جدول رقم ٥):

تؤكد نتائج التقدير في الجدول "٥" على التأثير المعنوي (٩٩-١٠٠%)، لكل الدخل الفردي وسعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مة الفرد من الواردات الكيماوية. وإن قيمة معامل التحديد R^2 (0.96)، تعكس العاملين المستقلين المذكورين في تفسير التغير في العامل التابع ذي العلاقة، وإن إمات المصاحبة لمعاملات الانحدار تتماشى مع المنطق الاقتصادي كما جاء في سة (Cheung, 1999)، وكذلك دراسة (John, 1998). إن ظاهرة الارتباط الذاتي المتغيرات العشوائية، وكذلك ظاهرة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة لم را في نتائج التقدير بدرجة تؤثر على دقة النماذج المقدرة بدرجة معنوية كما حها مؤشر (دربن واتسن D. Watson, 1,81)، ومعامل الارتباط $R_{X1 X2}$.

جدول (٥)					
المرونة	المتنوية الإحصائية	قيمة اختبار t	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
	0.000	6.304	12.642	79.694	الثابت
0.389	0.012	2.837	0.009	0.02466	X1
-0.013	0.000	-7.702	3.215	-24.762	X2
$R^2 = 0.96$	$RX1 \ X2 = 0.3$		$D.W = 1.8$		

الواردات من البضائع المصنعة (جدول رقم ٦):
يوضح الجدول "٦" بأن كلاً من الانكشاف الاقتصادي والمقدرة الأستيرادية للبلد
تؤثران على حصة الفرد من واردات البضائع المصنعة بدرجة معنوية عالية تصل إلى
(٩٩-١٠٠٪). وإن كلا العاملين المستقلين
لهما إسهام عال في تغيير العامل التابع كما يوضحه معامل التحديد $R^2 = 0.88$
وهو أيضا يعكس قدرة النموذج العالية في تقدير العامل التابع مستقبلاً، في ظل قيم
محددة للعاملين المستقلين.
أما مؤشر (درين واتسن D. Watson 1.79) فهو يؤكد على عدم ظهور مشكلة
الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، وكذلك فإن معامل بيرسون للارتباط
Pearson Correlation (RX3 X4) (0.023) يدعم القول بأن ظاهرة الارتباط الخطي
بين المتغيرات المستقلة لم تكن موجودة، وهذا ما يجعل دقة التقدير للنموذج بعيدة
عن هاتين المشكلتين.

جدول (٦)						
المرونة	المعنوية الإحصائية	قيمة اختبار t	الخطأ المعياري	معامل الانحدار		
	0.107	-1.717	23.998	-41.202	الثابت	حصة الفرد من الإنفاق على الواردات من البضائع المصنعة
0.7147	0.013	2.837	0.408	1.157	X3	
0.748	0.000	6.528	0.107	0.70	X4	
$R^2 = 0.88$	$R \text{ X3 X4} = 0.08$		$D.W = 1.79$			

إن أهمية تقدير دالة الواردات لكل نوع من أنواع السلع تتجلى بأن الدالة لوحدها هي أداة للتخطيط واتخاذ القرار بما يتعلق بأقصى كمية يمكن الوصول إليها ضمن المتغيرات المستقلة، إضافة إلى مدى إسهام كل متغير مستقل بالعامل التابع، مع المؤشرات الأخرى التي يمكن اشتقاقها من الدالة. تحليل العوامل المستقلة في الجداول (٢، ٣، ٤، ٥، ٦):

١. إن متوسط الدخل الفردي هو من أكثر العوامل شيوعاً في التأثير على العامل التابع ذي العلاقة وبدرجة معنوية عالية، حيث أظهر التحليل بأن هناك تأثير للدخل الفردي على كل من إجمالي الواردات، والواردات من الآلات والمعدات، والواردات الكيماوية وكذلك الغذائية، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات المذكورة سابقاً

٢. تؤكد معاملات المرونة بأن المساهمة الأكبر للدخل الفردي هي في تغيير الواردات من الآلات والمعدات (١,٣) والأقل تكون في تغيير الواردات الكيماوية (٠,٣٨) وهذا يعكس المنطق الاقتصادي بأن مرونة الطلب تزداد مع زيادة ما يشكله ثمن السلعة من وزن في ميزانية الفرد.

٣. عامل درجة الانكشاف يكون مماثلاً للدخل الفردي من حيث شيعه في التأثير على المتغيرات التابعة ودرجة المعنوية العالية. حيث ظهر تأثيره على جميع المتغيرات التابعة عدا الواردات الكيماوية. وأوضحت القيم المطلقة للمرونات المصاحبة لهذا المتغير بأنه لو تغير بنسبة "١%" فسوف يولد تغيراً في العامل التابع له بنسبة تتراوح بين "٠,٧%" للواردات من البضائع المصنعة إلى "١,٥%" للواردات الغذائية. وهذا يتفق مع المنطق، حيث إن الانفتاح الاقتصادي يكون حافزاً لزيادة الواردات، إضافة إلى أن الانفتاح يحقق درجة عالية من التنمية والتي في مقدمة مؤشرات الدخل الفردي، ومن هنا نجد الارتباط العالي بين تأثير درجة الانكشاف والدخل الفردي في هذا المجال.

٤. لم يظهر لسعر الصرف تأثير معنوي سوى على الواردات الكيماوية رغم توافق العلاقة مع المنطق الاقتصادي من حيث الصياغة العامة. وهذا ناجم عن عدم تغير سعر الصرف بدرجة ملحوظة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى دور الاتفاقيات التجارية والمالية الثنائية التي يرتبط بها الأردن مع بعض الدول بما يقلل من تذبذب سعر الصرف وتأثيره على حجم التبادل التجاري بينها.

٥. المقدرة الاستيرادية للبلد هي الأخرى لم يظهر لها تأثير معنوي سوى على الواردات من البضائع المصنعة، وهذا يفسر مدى اعتماد هذا المتغير على سعر

الصرف كما يظهره التعريف النظري، وكذلك كما تظهره العلاقة الإحصائية لمعامل الارتباط بين هذين المتغيرين (٠,٧).

تقدير الطلب على الواردات

تم تقدير الطلب على الواردات لغاية عام (٢٠١٠) بناء على نتائج التحليل الإحصائي والفرضيات الآتية:

(١) نسبة نمو الدخل الفردي "٢,١%" وهي نسبة تعبر عن طبيعة الموارد المتاحة والوضع الاقتصادي العام للبلد.

(٢) نسبة نمو السكان الطبيعي "٢,٣%" وهي مقارنة لمعدلات نمو السكان في المنطقة، التي غالباً ما تعتمد في دراسات الأمم المتحدة.

(٣) نسبة نمو المقدرة الاستيرادية "٧,٤%" ونسبة نمو درجة الانكشاف "٠,٦%" حسب من بيانات جدول رقم "١".

(٤) مرونة الطلب على الواردات نسبة للعوامل المستقلة المعتمدة في التحليل كما جاء في جداول التحليل الإحصائي.

(٥) سنة الأساس المعتمدة في التقدير هي عام (٢٠٠٢).

تم تقدير حجم السكان في سنة التقدير بناء على المعادلة التالية: $N_t = N_0 (1+x)^n$

حيث: N_t : حجم السكان في سنة التقدير.

N_0 : حجم السكان في سنة الأساس.

x : معدل نمو السكان.

n : عدد سنوات التقدير.

طرق التقدير للطلب على الواردات:

يمكن اعتماد الطرق التالية في تقدير الطلب على الواردات (Charles. 1973)

الطريقة الأولى:

اعتماد العلاقة الرياضية المقدرة في جداول التحليل الإحصائي بعد تحديد حجم العوامل المستقلة بناء على الصيغة أعلاه في تقدير حجم السكان.

الطريقة الثانية:

اعتماد معدل نمو العوامل المستقلة ومرونتها المحسوبة، وحسب الصيغة التالية:

$$Q_t = Q_0 (1+BR)^n$$

حيث :

Q_t : الكمية المطلوبة (حصة الفرد) من الواردات في سنة التقدير.

Q_0 : الكمية المطلوبة (حصة الفرد) من الواردات في سنة الأساس.

R : معدل النمو (التغير) في العامل المستقل.

B : مرونة الواردات نسبة للعامل المستقل.

n : عدد سنوات التقدير.

وبناء على الصيغ أعلاه تم تقدير الطلب الكلي على الواردات في سنة التقدير
كما في الجدول رقم (٧)

جدول (٧) : يوضح تقدير إجمالي الواردات والسلع الرئيسية المعتمدة في دراسة
مع نسبة الزيادة فيها لغاية عام (٢٠١٠) باعتماد سنة الأساس (٢٠٠٢).

ويتضح من الجدول رقم "٧" أن الزيادة في الطلب المتوقع على إجمالي الواردات ستكون بنسبة "٤٢%" في عام (٢٠١٠) عما كان عليه في عام (٢٠٠٢)، وهي مقارنة لما كان عليه الوضع في العقد السابق، كانت هذه النسبة "٤٤%" في عام (٢٠٠٣) مقارنة مع سنة الأساس (١٩٩٤) حسب ما جاء في النشرة الإحصائية

للبنك المركزي الأردني (٢٠٠٣). كما يشير الجدول "٧" إلى أن نسبة الزيادة في البضائع المصنعة تأتي في المرتبة الأولى "١١٧%"، تليها المواد الغذائية "٧٣%"، ثم الآلات والمعدات "٦٤%"، ويأتي في المرتبة الأخيرة المواد الكيماوية "٣٤%". وهذه تعكس نسبة الزيادة في الطلب المتوقع على إجمالي الواردات من الأصناف المذكورة. إن هذه الزيادات تفسر طبيعة النمو الاستهلاكي للفرد واستجابته للتغيرات في العوامل المستقلة التي احتوتها نماذج التقدير، إضافة إلى معدلات النمو لهذه العوامل (حيث كان معدل النمو للمقدرة الاستيرادية للبلد "٧,٤%" يفوق معدلات النمو للعوامل المستقلة الأخرى مما جعل تأثيره معنوياً فقط على الواردات من البضائع المصنعة، وأصبح حجم الطلب المتوقع على تلك البضائع يمثل المرتبة الأولى). ومن جهة ثانية فإن نتائج التقدير عامة تؤكد الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات بما يلي حاجة المجتمع المتزايدة من هذه السلع. وفي المدى البعيد لا بد من إعادة النظر في سياسة الإنتاج والتصنيع المحلية، وتشجيعها بما يساعد على إحلال السلع المنتجة محلياً بدلاً من مثيلاتها المستوردة للتقليل من العبء المالي المباشر، والمتمثل في عجز الميزان التجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

جدول (٧)

المادة	الواردات المقدرة (مليون دينار)	نسبة الزيادة مقارنة مع سنة الأساس
إجمالي الواردات	5012	42.5%
الآلات والمعدات	1436	64%
السلع الغذائية	837	73%
السلع الكيماوية	535	34%
البضائع المصنعة	1484	117%

اختبار جذر الوحدة Unit Roots Test

تم إجراء اختبار جذر الوحدة على كافة المتغيرات التي استخدمت في معادلة الانحدار الخطي، جدول رقم (٨). وقد أظهرت نتيجة الاختبارات أن كافة المتغيرات المستخدمة كانت خالية من الخطوات العشوائية أي أنه لا وجود لظاهرة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، الأمر الذي يؤكد مصداقية طريقة التقدير وعدم تحيز المتغيرات المقدرة.

جدول (٨) : اختبار جذر الوحدة Unit Roots Test

	Level	PP AR(1)
الدخل الفردى بالدينار	-2.33511	-4.569064**
سعر صرف الدينار	-3.290542*	
إجمالي الواردات	-10.14784*	
الواردات من الآلات والمعدات	-2.281426	-3.423384*
الواردات من المواد الغذائية	-2.163077	-8.431346
الواردات من المواد الكيماوية	-2.252167	-6.08866**
الواردات من البضائع المصنعة	-2.743137	-5.104977*

الخلاصة و التوصيات

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانات الطلب على الواردات. ولتحقيق ذلك لا بدّ من تحديد العوامل ذوات التأثير المعنوي على الطلب من إجمالي الواردات وعلى الأصناف الرئيسية، منها (الآلات والمعدات، المواد الغذائية، السلع الكيماوية، والبضائع المصنعة). لقد تم تقدير الطلب من الواردات لعام (٢٠١٠) بناءً على بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢). لقد تم تقدير الضّبط باعتماد طريقة الحذف التراجعي للمتغيرات المستقلة التي تضمّنها النموذج ولكل حالة. وقد تضمّنت نماذج التقدير العوامل المستقلة التالية: الدخل الفردي وسعر الصرف ودرجة الانكشاف والمقدرة الاستيرادية للبلد.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن كلاً من الدخل الفردي ودرجة الانكشاف هما الأكثر شيوعاً بالتأثير على العامل التابع (الطلب من الواردات)، يأتي بعدها كل من سعر الصرف والمقدرة الاستيرادية للبلد. كما أوضحت نتائج تقدير الضبط على الواردات أن حجم الواردات إجمالاً سوف يزيد بنسبة " ٤٢٪" في عام (٢٠١٠) مقارنة مع عام (٢٠٠٢) حيث كانت هذه النسبة " ٤٤٪" لغاية عام (٢٠٠٣) متخذين سنة (١٩٩٤) سنة أساس. وكانت تلك النسبة (١١٧٪، ٥٧٣٪، ٥٦٤٪، ٣٤٪) لكل من البضائع المصنعة، ثم الغذائية، ثم الآلات والمعدات. ثم السلع الكيماوية على الترتيب.

بناءً على النتائج أعلاه يمكن التوصية بالآتي:-

١. نظراً للزيادة المستقبلية المتوقعة في حجم الواردات إجمالاً والأصناف الرئيسية منها، يمكن النظر إلى أهمية تكامل السوق الأردني مع الأسواق العربية الأخرى بما يجعله يتمتع بقوة مساومة أكبر و يحقق مكاسب أكبر.

١. تشجيع عملية الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة مشاريع مشتركة من شأنها أن توفر الخبرة والبنى التحتية اللازمة للمستثمر المحلي، وتقليل المخاطر أمامه بما يزيد من فرص التنمية في البلد.

٢. اعتماد سياسة اقتصادية من شأنها دعم وتشجيع الإنتاج المحلي بما في ذلك دعم الصادرات، وخلق البدائل للسلع المستوردة تدريجياً مع حماية للصناعات الناشئة (Infant Industries) وهذا ما اعتمدته ألمانيا في بداية نهوضها.

٣. إن زيادة الانفتاح الاقتصادي مع حماية للصناعات الناشئة (تقليل العوائق التجارية) تدريجياً، يحفز على زيادة الواردات، وهذا بدوره يزيد من سرعة النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته أغلب الاقتصاديين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (Keith M. 1998)، وينسحب ذلك على بقية الدول النامية بصفتها جزءاً من الاقتصاد العالمي. وأن هذه الدول يجب أن تكون مدعومة بما يساعدها على تطوير قدراتها التنظيمية، أو المؤسسية Institutional والاجتماعية (Nigel p. 2000).

٤. يلتقي الاستثمار الأجنبي مع التجارة الخارجية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد من خلال الانفتاح الاقتصادي (Richard E and Elena s. 1996). حيث إن تحرير كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق التنمية من خلال ما يوفره الاستثمار المباشر من خدمات ومعرفة وتقنية، لا يمكن بدونها للبلد أن يستخدم موارده المتاحة بصورة كفؤة و تطوير قدراته الإنتاجية والتصديرية (Francisco R. and Danie R. 1999) وكذلك (James R. 1997).

٦. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق المحلية في مواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، بتحسين الجودة والتنوعية بالإضافة إلى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض التكلفة في منشآت الأعمال الوطنية.

Demand Estimation for Gross and Itemized Imports of Jordan in 2010

Abstract

The main objective of this study is to conduct an empirical investigation of Jordan's import situation and to estimate the demand for these imports in "2010." The most significant factors affecting the demand for imports include: per capita income, exchange rates of the Jordanian Dinar in terms of US dollars, openness of the economy and the country's capacity for imports. All these variables are used in estimating the demand for imports. The time series database of "1980-2002" with backward elimination method are used in the chosen model estimation process.

The study concluded that per capita income and openness of the economy are the most common factors affecting the demand for imports while the Jordanian Dinar exchange rates and the capacity for imports come next. As of 2003, estimated demand for imports as a whole will increase by "42 %" in "2010." However, manufactured goods, food stuffs, tools and equipments and chemicals will increase by "117 %", "73%", "64%" and "34 %" respectively.

المراجع

أ. العربية

١. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي والنشرة الإحصائية - (٢٠٠٠-٢٠٠٣).
٢. الحموري، قاسم ، قلعوي ، أسامه ، (١٩٩٩)، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، جامعة اليرموك - مؤتمر الاقتصاد الخامس.
٣. الرفاعي، مروان "محمد شريف" ، أحمد ، تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني وإمكانيات تطوير مساهمتها في الدخل القومي "دراسة تحليلية قياسية" (٧٠-١٩٩٦) . رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة اليرموك. اربد-الأردن .
٤. النجدي، عبد الله بن صالح (٢٠٠٢)، تجربة سابك ورؤيتها في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية الصادرات، ندوة مستقبل الاقتصاد السعودي.
٥. حماد ، خليل ، مشعل ، زكية (١٩٨٦) ، تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية في الخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد ٢، مجلد ٢، (١٩٨٦)، ص ١٦٧-١٩١
٦. دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٠)/ كتاب الإحصاء السنوي/ الأردن - (٢٠٠٠).

شاميّة ، عبد الله ، الروابدة، (١٩٨٩)، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي _ دراسة تحليلية قياسية (، مجلة دراسات، العدد الأول، المجلد السادس عشر، ص ٦٢-٨٤.

قدو، رسلي جميل (١٩٩٨)، تقدير الاستيرادات الزراعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي لعام (١٩٩٥)، مجلة العلوم الزراعية / جامعة بغداد ، ص ٥٣-٦٩.

نجم الدين، عدنان كريم، شوتر، منهل مطر ، (١٩٩٩)، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة (٦٥-١٩٩٥)، جامعة اليرموك، مؤتمر الاقتصاد الخامس .

ب. الأجنبية:

1. Barry Bressler. (1978). A Unified Introduction to Mathematical Economics. Harpet & Row Publishers, N.Y.
2. Bernard M. and Simon D. (1996). The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative. The World Economy .(19) .387-407.
3. Budget paper No.1, (2002). Statement 4: Australia's Terms of Trade – Stronger and Less Volatile Part II: Terms of Trade Movements, Causes and Effects.
4. Charles P. Nelson. (1973). Applied Time Series Analysis for Managerial Forecasting, Holden Day inc, San Francisco.
5. Cheung y..Chinn. (1999). Macroeconomic Implications of the Beliefs And Behavior of Foreign Exchange Traders, Working Papers. Dept. of Economics, University of California at Santa Cruz.
6. Dan Ben-David and Ayal Kimhi. (2000). Trade And The Rate of income convergence. NBER working papers series # 7642, Cambridge MA.
7. Dalia Marin and Monika schnitzer. (1997). Economic Incentives and International Trade. Social Sciences Research Centre, Berlin, FSIV 24-97 .
8. David W. and Robert L. (1999). "Trade Policy and Economic Growth: A Sceptic's Guide to the cross-country Evidence" Center for Economic Policy Research. Cambridge, MA, Discussion Paper Series, No. 2143, 1999
9. Douglas A. Irwin and Markou T. (2000), Does Trade Raise income? Evidence From The Twentieth Century. NBER working papers series # 7745. Cambridge, MA.
10. Francisco R. and Danie R.(1999). Trade Policy and Economic Growth: Askeptics Guide To The Cross – National Evidence. NBER working paper 7745. Cambridge, MA.
11. Gene Grossman and Elhanan Helpman, (1994). Foreign Investment with Endogenous protection, NBER working paper No. 4876. Cambridge, MA.
12. H.Hinrichs. (1967), Reading in taxation in developing Countries Mareland: John Hopkins Press.
13. Hollig .G.K. (1999),China food. can China Feed itself ? IIASA. Ladenburg (CD. Rom Vers. 1.1).
14. Jack J.K and A.Desmond,(1982). Ag. Imports of the Middle East In 1990, Western J. of Ag. Economics 7 (1), N.Y.

15. Jacques M. and Neda P. (2002). How Tax Policy and Incentives Affect Foreign Direct Investment, A review, New Direction for Research in FDI, world Bank.
16. James Gwartney and Robert Lawson. (2000). Economic Freedom of the World –2000 Annual Report (Vancouver B.C. Fraser Institute 2000) and the World Almanac 1988(New York. World Almanac 1988).
17. Jame R.Markusen. (1997). Trade versus Investment Liberalization .NBER,# 6231.
18. Jeffrey Sachs and Andrew Warner. (1995). Natural Resource Abundance And Economic Growth, Working paper 5398 , Cambridge, MA. NBER.
19. John T.Barkoulos & Etal. (1998). Exchange Rate Effects on the Volume and Variability of Trade Flows, Boston College, Dept. of Economics. Workshop Paper # 405.
20. Kathryn. (2001). "A Re-Examination of Exchange Rate Exposure", *American Economic Review: Papers and Proceedings*, May 2001, 396-397 (2001)
21. Keith Maskus. (2000). Trade Policy and Economic Growth, Policy paper #2, Cambridge MA, NBER.
22. kishor sharma.(2000). Export Growth in India, has FDI played A Role? Economic Growth center, Yale university, # 816.
23. Michael B. Devereux and Charles Engle .(2001). (Endogenous currency c price setting in A dynamic Open Economy Model),NBER working papers series # 8559, Cambridge MA.
24. Negel Pain.(2000). Openness, Growth and Development.: Trade and Investment Issues for developing economies, National Institute of Economic and Social Research.
25. Owen F. Humpag.(2000).Do imports Hinder or Help Economic Growth, Federal Reserve Bank of Cleveland, Ohio, Research Dept.
26. Ram, Rati . (1990). " Imports and Economic Growth: A Cross Country Study," Economia Internazionale .43, 45-66.
27. Rao P.Rogermillerv. (1971). Applied Econometrics, Wodsworth Publishi Co. inc., Belmont California.
28. Robert C. Feenstra.(1998).Integration of Trade and Disintegration of Production in the Global Economy. Journal of Economic Perspectives,.
29. Robert and Lawrence and David E-Weinstein.(1999). Trade and Growth Imported-led or Export-led? From Japan and Korea, NBER, No. 7264.
30. Shahe M. Emran.(2001). Foreign Trade Regimes and import Demand Function: Evidence From Sri Lank/ world Bank.

31. Simeon Djankou and Bernard Hoekman.(1996). Trade Reorientation and Post – Reform Productivity growth in Bulgaria an Enterprises, JEL, Nov.
32. Wolfgang Keller.(1999). How Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth, NBER, No. 6990.

